



حجية النقل الشفوي دليلاً على موثوقية السنة - دراسة تأصيلية - "The Authority of Oral Transmission as Evidence for the Reliability of the Sunnah. A Foundational Study"

محمد رمضان*

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر).

ramdani-mohammed@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2025.07.15

تاريخ القبول: 2025.05.11

تاريخ الاستلام: 2025.03.21

ملخص:

ينظر هذا البحث في مدى إمكانية الاستثمار في مباحث أحد العلوم الإنسانية وهو "التاريخ الشفوي"؛ للوصول إلى تقرير موثوقية الأحاديث النبوية وحجيتها إبستمولوجياً وفلسفياً، وهو مسلك مبتكر وغير مطروق لدى المشتغلين بتثبيت صحة الأحاديث، ممن جادته الاكتفاء بالأدلة السمعية المقررة لتلك الصحة. وفكرة البحث قائمة على دراسة مذاهب القائلين بحجية "التاريخ الشفوي" وقدرته على منح معرفة تاريخية بشروطها الموضوعية، ثم توظيف مقولات أصحاب هذه المذاهب للقول بصحة وحجية الأحاديث النبوية باعتبارها كذلك "تاريخاً" لحياة النبي ﷺ، مع ملاحظة صرامة معايير "النقل" و"النقد" الذي تعرضت له الأحاديث والتي تميزها عن كل التواريخ التي عرفها البشر، وقد خلصت الدراسة إلى إمكانية هذا التوظيف وسلامته منهجياً وعلمياً.

الكلمات المفتاحية: التاريخ؛ السنة؛ الإبستمولوجيا؛ النقل؛ الأحاديث.

Abstract:

This research examines the potential of investing in a field within the humanities, namely "oral history," to assess the reliability and epistemological and philosophical validity of prophetic narrations (Hadith). This approach is innovative and unexplored among scholars dedicated to verifying the authenticity of Hadith, who have traditionally relied on established auditory evidence for such verification. The research is based on studying the doctrines of those who advocate for the validity of "oral history" and its capacity to provide historical knowledge under objective conditions. It then employs the principles of these doctrines to argue for the authenticity and validity of prophetic narrations, considering them as a form of "history" documenting the life of the Prophet Muhammad (peace be upon him). The research also highlights the rigorous standards of "transmission" and "criticism" applied to Hadith, which distinguish them from all other forms of history known to humanity.

Keywords: History; Sunnah; Epistemology; Transmission; Hadith.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن من القضايا التي يمكن الاستثمار فيها للتدليل على موثوقية الأحاديث النبوية لدى المنكرين، وتعزيز اليقين بصحتها عند من يعدّها أصلاً للتشريع ومصدراً للأحكام؛ مبحث "صلاحية النقل الشفوي" أو "حجية التاريخ الشفهي غير المكتوب".

والبحث في هذا الباب مسلكٌ غير مطروقٍ - عادةً - لدى المشتغلين بإثبات صحة السنة النبوية وحجيتها لكونه بعيد الصلة عن المعارف التراثية ومباحثها التقليدية المختصة بالسنّة وقضاياها، ولتعلقه كذلك بمباحث العلوم الإنسانية والإبستمولوجيا التي تبدو - للوهلة الأولى - أجنبيةً عن علوم الوحي المتسمة بصفة "التجاوز والتعالي"، لكنه عند التحقيق مفيدٌ وخادمٌ لفكرة موثوقية السنّة تاريخياً.

وتنطلق الدراسة من مقدمتين: إحداهما فلسفية تقرر أنّ "الخبر = النقل الشفوي" من مصادر المعرفة الإنسانية، والأخرى تفيدُ بصلاحية التاريخ الشفوي - غير المكتوب - لتقديم معرفة موضوعية. كما هو مقرر لدى محترفي التأريخ؛ لتصلَ إلى أن الأحاديث النبوية التي قبلها علماء الحديث لا يمكن التشكيك في صحتها وموثوقيتها - بل ينبغي التسليم بذلك - نظراً للاشتراطات الصارمة التي فرضها هؤلاء العلماء على النقلة حتى تقبل مروياتهم وتحظى بالمصداقية، والتي لا يتوفر عُشرها في أكثر التواريخ الشفوية التي عرفها البشر في كل عصورهم، كما هو معترف به لدى كثير من الفلاسفة والمؤرخين.

فإذا كان النقل الشفوي المفتقر لأكثر المحترزات يمكن أن يفيد معرفة موضوعية كما يقرر أنصار المدرسة الوضعية، فكيفَ بالخبرِ المسندِ الذي تم الاستيثاق من صدق نقلته وحفظهم، والتأكد من تلقي كل واحد منهم الخبر عن من هو فوقه وصولاً إلى مصدر الخبر، إضافة لاستيفاء الخبر كل المعايير الصارمة الأخرى التي وضعها المحدثون؟

سؤال البحث:

عن مدى إمكانية توظيف المقررات الفلسفية وأسس علم التاريخ القاضية بصحة اعتماد النقل الشفوي مصدراً للمعرفة التاريخية، كدليل إضافي على صحة المرويات الحديثية وجدارتها بالثقة؟

أهمية الموضوع:

وتأتي أهمية البحث في هذا الموضوع:

- كونه لا يشترطُ الإيمان بالوحي وصدق النبوة كبوابة للتسليم بموثوقية السنة النبوية، فهو من هذه الجهة أكثر إثماراً وإفادةً في مناقشة منكري السنة من غير المسلمين ممن لا يؤمن بصحة القرآن والرسالة.

- صلاحية المباحث الفلسفية والعقلية كأدلة إضافية تعضد الأدلة السمعية المستنبطة من الوحي، فإذا ثبتت هذه الصلاحية؛ تأكدت معها صلاحية العلوم الإسلامية المشتغلة بتوثيق الروايات النبوية وتمحيصها - ونعني بها هنا علوم الحديث -.
- تزويد المناضل عن السنّة النبوية بأدوات مبتكرة تعزز لديه القدرة على إثبات صحة أصول الإسلام وقواطع الشريعة، قد تكون أكثر إغناء لمن لم تحصل له القناعة بكفاية المنهج النقدي الحديثي في توثيق المرويات، أو لمن استصعب قبول المنهج التقليدي في تثبيت الرواية الحديثية. ضمن الأخبار التاريخية التي تتجاوز في موثوقيتها جلّ التواريخ التي دونها البشر في القرون الماضية، والتي يكاد ينعدم الإجماع على أنها تفيد علماً وفق الشروط الموضوعية لعلم التاريخ.

الدراسات السابقة:

الأبحاث في إمكانية توظيف تقنيات العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام في تثبيت حجية السنة النبوية نادرة عزيزة، ولم تأخذ هذه الفكرة نصيبها من الكتابة البحثية الجادة نظيراً وتطبيقاً، بيد أن هذا لا يعني خلو المكتبة الإسلامية من بعض الدراسات الجادة التي لها إسهامها في التأسيس لمسالك مبتكرة في الدفاع عن موثوقية الحديث النبوي وحجيته، عن طريق النظر العقلي والفلسفي والحجاج المنطقي، ويأتي على هذه الدراسات ما كتبه كل من:

- عبد الله الشهري في كتابه "إمكان التاريخ وواقعية السنة من تشييد الإطار إلى إبطال الإنكار".
- رضا زيدان في بحثه "موثوقية السنة عقلاً حجية النقل الشفوي فلسفياً وأنثروبولوجياً".
- محمد بن خليفة بن الرباح في كتابه "دلالة العقل على ثبوت السنة النبوية من جهة النقل والرواية"، سعى فيها إلى حشد ما يراه صالحاً من الأدلة والحجج والمستمدة من النظر العقلي الدالة على ثبوت السنة النبوية.

وهذه الأعمال الثلاثة على أهميتها إلا أنها في نظري تبقى غير كافية، لاسيما مع تكاثر الأبحاث المشككة في موثوقية السنة بالاعتماد على النظر العقلي والفلسفي، واستحداثها تقنيات جديدة ومبتكرة تسعى إلى نقض هذه الموثوقية.

تقسيم البحث:

وقد جاء تقسيم البحث على النحو الآتي:

1. مقدمة.
2. "الخبر" مصدر معرفي إنساني.
3. صلاحية "التاريخ الشفوي" مصدراً للمعرفة.
4. اعتراضات المشككين ومناقشتها.
5. حجية "التاريخ" دليلاً على حجية "الحديث"

2. "الخبر" مصدر معرفي إنساني

من الضرورات التي لا يجد الإنسان محيصاً عن الإقرار بها أن "الخبر" أو "النقل الشفوي" إذا استوفى شروطه الأساسية - والتي في مقدمها صدقُ المخبر به، وجواز حصول الخبر عقلاً - هو من مصادر المعرفة الإنسانية، لم ينزع في ذلك أحدٌ ممن يعتدُّ بقوله خلا "السفسطائيين"⁽¹⁾، ولظهور هذا الأمر وبدايته لم يتعرّض أحدٌ ممن اهتمَّ بضبط مصادر المعرفة إلى ذكر "الخبر"، ولسبب ثانٍ وهو أنه - أي "الخبر" - عند التأمل هو وسيلة لنقل المعرفة المتوصل إليها عن طريق (العقل، أو الحس، أو التجربة..). أكثر من كونه مصدراً أصيلاً للمعرفة⁽²⁾، فإذا تحققت معرفة ما عن طريق البرهان العقلي أو العقل المجرد، أو الحواس، أو التجربة؛ انتقلت هذه المعرفة إلى من لم يباشرها عن طريق "الإخبار"، وأكثر المعارف العلمية - لاسيما المتولدة عن التجربة - يصدق بها الناس ويؤمنون بنتائجها ولوازمها دون أن يباشروا التجربة بأنفسهم، بل لمجرد حصول العلم بها عن طريق "النقل"، وهذا من الظهور بحيث لا يحتاج إلى برهان.

ألسنت ترى الناس يصدقون بوجود الدول والبلدان التي لم يشاهدوها عياناً، ويعتقدون صحة أكثر المقولات العلمية الناشئة عن التجارب - لاسيما في الطبيعيات⁽³⁾ - دون أن يقوموا هم أنفسهم بالتجربة ويعاينوا نتائجها عن طريق الحواس والتحليل العقلي، وكذلك يصدقون بحصول أحداث كثيرة من التاريخ القريب، كالحربين العالميتين وقيام دول وأقوال أخرى، وهم لم يعايشوا ذلك كله، إنما حصل لهم التصديق عن طريق "التاريخ" الذي هو في الأخير "خبرٌ" عن حصول شيء في الماضي. فالحاصل أن انتقال أكثر المعارف والعلوم بين البشر مستندٌ على "النقل"، ومن نفى ذلك فقد حكم على المعارف الإنسانية بالفناء⁽⁴⁾، إذ العلم الحاصل بالخبر أضعاف ما يمكن علمه بالعيان والبصر كما يعبر ابن تيمية⁽⁵⁾.

فإذا استقرت هذه المقدمة في الذهن؛ فلنعرف أن هناك مبدأً "ابستمولوجياً" يسمى بـ "مبدأ الصدق"، وهو ما وصفه الفيلسوف "توماس ريد" (ب) النزوع إلى قول الحقيقة، والنزوع للوثوق بصدق الآخرين⁽⁶⁾.

-
- (1) السفسطة: Sophism: هي ببساطة مذهب فلسفي قائم على إنكار البديهيات، ونسبة كل شيء إلى الوهم، ونفي الحقائق الثابتة.
- (2) حيث إن الخبر كما يقول ابن تيمية: (لا يفيد إلا مع العقل والحس). ومع ذلك فقد عدّه الطريق الثالث من طرق تحصيل العلم بعد كل من "الحس" و"النظر والقياس". انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ت: محمد رشاد سالم، 324/7.
- (3) على سبيل المثال: يصدق الناس عملية التركيب الضوئي، ويؤمنون بتشكيل الماء من ذرة أوكسجين وذرتي هيدروجين، وبأن التنفس هو انتقال الأوكسجين من خارج الجسم إلى الخلايا في أنسجة الجسم وهلم جرا.
- (4) انظر: سامي عامري، براهين وجود الله في النفس والعقل والعلم، ص 104-105. واللافت أن غلاة التجريبية - من الملاحدة والادينيون - الذين يقصرون مصادر المعرفة على المباشرة الذاتية للتجربة يؤمنون بالتطور الدارويني ويناضلون عنه ويسفهون رأي منكره، رغم أنهم لم يعاينوا التطور معابنة حسية، ولم يختبروا التطور بأنفسهم في المعامل البيولوجية، إنما حصل عندهم العلم به عن طريق تصديقهم وثقتهم بالمخبر الذي يزعم أن التطور تدعّمه التجارب والأبحاث التي قام بها؛ قال أمر هؤلاء إلى اتخاذ "النقل" مصدراً للمعرفة.
- (5) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 325/7.
- (6) أحمد كرساوي، مدخل إلى نظرية المعرفة، ص 109.

ولو أنَّ الأكاذيب تروج على الناس وتحظى بالتصديق (فما الناس إلا بُله ومجانين، وما الحياة إلا سخف وعبث) كما يقول المؤرخ "توماس كاريل"⁽¹⁾.

والكذب - الذي هو ضد الصدق - مهما راجَّ على بعض الناس فإنه - كما قال "الجويني" - (يستبين على مرَّ الزمان في حكم العرف، وينكشف الغطاء فيه على قرب)⁽²⁾.
إذاً.. من علائم استحقاق "خبر الصادق" أن يكون مصدراً أو وسيلة للمعرفة؛ ما يجده الإنسان من اضطراب فطري لقبوله وتصديقه.

يقول "رشيد رضا": (المعهود من البشر في كل زمان ومكان أن يصدقوا خبر كل مخبر؛ لأن الأصل الغالب في أخبار الناس الصدق، إلا إذا وجدت علة في الخبر أو المخبر تقتضي الارتياب، كأن يكون الخبر غير معقول أو يكون المخبر معروفاً بالكذب)⁽³⁾.

هذا التأصيل في بيان قيمة "الخبر" ومنه "النقل الشفوي" - بدلالة التضمن - في إفادة المعرفة مهمٌ جداً في ظل تغول النزعة التجريبية في هذا العصر وإزاحتها لمصادر المعرفة الأخرى، وهو بوابةٌ كذلك لإثبات حجية "الحديث النبوي" وموثوقيته كما سيأتي.

3. صلاحية التاريخ "الشفوي" مصدراً للمعرفة

تستند أهمية "التاريخ الشفوي" على قيمة "الخبر" كمصدر للعلم، فالمؤرخون الحرفيون والفلاسفة الذين قرروا قدرة التاريخ على منح معرفة موضوعية؛ تأسس مذهبهم - بالبداية - على إيمانهم بإمكانية إفادة "النقل" - شفويًا كان أو مكتوباً - للمعرفة.

والاتجاه الذي ناضل في سبيل إثبات هذه القضية - أي صلاحية التاريخ كمصدر للمعرفة بشروطه - يعرف بالاتجاه "الوضعي"، أو "المدرسة الوضعية"، ويُعدُّ الألماني "ليوبولد فان رانكه Leopold von Ranke 1866" واحداً من أهمَّ منظري هذا الاتجاه، حيث يرى أنَّ (علم التاريخ قادر على استرجاع الصورة التي وقعت فيها أحداث الماضي فعلياً)⁽⁴⁾.

كما يُعدُّ "جيوفري إلتون G. Elton" من أهم المدافعين عن "التاريخ الحرفي" وصلاحيته في تقديم معرفة تاريخية، على غرار مؤسس هذا الاتجاه "رانكه" في القرن التاسع عشر.
وكون "التاريخ" مجرد "ماضي" غير ماديٍّ ولا ملموس لا يعني بالضرورة افتقارنا لإمكانية إرساء علم دقيق خاص به. كما يذهب "إرنست رينان"⁽⁵⁾.

(1) توماس كاريل، الأبطال، ترجمة: محمد السباعي، ص 58.

(2) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ت: صلاح الدين عويضة، 224/1.

(3) محمد رشيد رضا، السنة وصحتها والشريعة ومثانها، مجلة المنار، 25/19.

(4) الهادي التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، ص 88.

(5) المرجع السابق، ص 88.

وقد أسس الاتجاه الوضعي لنظرية "الكشف التاريخي" التي تؤكد قدرة التاريخ على تقديم معرفة تاريخية موضوعية مطابقة أو مقارنة للواقع، عن طريق التدقيق والتمحيص والمقارنة. فالمدرسة الوضعية للتاريخ التي أسسها "رانكه" ترى إمكانية استخلاص معرفة حقيقية من خلال التاريخ، وأصدر "شارل لنغلوا 1929" و"شارل سينيوبو 1942" كتاباً بعنوان "مقدمة في دراسة التاريخ" حاولا من خلاله وضع قواعد للبحث التاريخي قادرة على الوصول إلى الحقيقة وهي ستة:

- جمع المصادر.
- نقدها داخلاً للوقوف على معانيها كما جاءت في النصوص.
- نقدها خارجياً من خلال فحص سياقاتها في محيطها الخارجي للتأكد من صدقيتها وعندها:
- يتم الحصول على قرائن يمكن بواسطتها كشف حقيقة أحداث الماضي.
- يمكن بعد ذلك تكوين مركب أو تأويل يوحد بين الأحداث استعداداً لـ:
- صوغها في نص تاريخي مكتوب⁽¹⁾.

ويؤكد المؤرخ والفيلسوف الإنجليزي "روبن كولينجود 1943م" إمكانية تحقيق المعرفة عن طريق التاريخ بشرط أن يكون المؤرخ مؤهلاً من الناحية العقلية لاحتضان ذلك التاريخ ودراسته⁽²⁾. وهو ذات الرأي الذي تبناه "سيغموند فرويد 1939" الذي يرى بدوره أن (جميع كتب التاريخ التي بين أيدينا تعرض الأحداث عرضاً شبه متطابق)⁽³⁾.

فالحاصل أنّ قسماً كبيراً من المؤرخين والفلاسفة والإبستمولوجيين مقرون بقدرة علم التاريخ على استرداد صورة مطابقة أو مقارنة للماضي، عبر تقنيات دقيقة قائمة على جمع المصادر والتأكد من صحتها، ونقد الشهادات، ومقارنتها، أي إن للتاريخ أهلية منح المعرفة التاريخية، ولا يشوش على الأمر افتقارنا القدرة على تجريبه معملياً.

وهذا كله يدلّ على أن مصادر المعرفة غير منحصرة في المصادر الحسية والعقلية كما ينادي غلاة التجريبيين، وأن للخبر - سواء كان شفويًا أو مكتوبًا - منزلته وقيّمته ضمن مصادر المعرفة أو طرق التوصل إليها - على الأقل -.

ما سبق إيرادُه في النقطتين الأولىين هو بوابة لإثبات صلاحية "الحديث النبوي" في إفادة العلم، إذ إن تقنيات علم التاريخ تدعم صحته (الموثوقية)، وبالتالي حجّيته.

لكن قبل التعرض لهذه الصلاحية أجد من المناسب مناقشة اعتراضات "نفاة التاريخ" أو المشكّكين في أهلية "علم التاريخ" كمصدر مركزي للمعرفة.

(1) قيس ماضي فرو، المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، ص 20.

(2) كولينجود، فكرة التاريخ، ترجمة: محمد بكر خليل، راجعه: محمد عبد الواحد خلاف ص 332. وانظر: جون ديوي، المنطق نظرية البحث، ترجمة: زكي نجيب محمود، ص 320-321.

(3) فرويد، مدخل إلى التحليل النفسي، ترجمة: جورج طرابيشي، ص 12. نقلاً عن: عبد الله الشهري، إمكان التاريخ وواقعية السنّة، ص 18.

4. اعتراضات المشككين ومناقشتها

منذ بزغ "التاريخ" كعلم يسعى لاسترداد الحقيقة المقاربة للواقع كما حصلت في الماضي، والإشكاليات تتناوش هذا العلم، سواءً من جهة جدواه، أو من جهة أهليته وكفاءته لرسم صورة للأحداث المنصرمة، تكون مطابقة للواقع أو مقارنة له مقارنة دقيقة.

هذه الإشكاليات تتناول عملية الاسترداد التاريخي من جهتين: من جهة الواقعة التاريخية نفسها، والتي أوضحت من الماضي الذي يستحيل استدعاؤه مجدداً، فحسب "التشكيكيين" فإن كل ما كتب عن أحداث الماضي هو ليس ما وقع بالفعل، وإنما هو ما تصوره المؤرخ، ثم هو - أي الحدث الماضي - ليس ذا طابع مادي يمكن إخضاعه لتقنيات العلم التجريبي معملياً، وكل ما يقال حول أهلية علم التاريخ للقيام بهذه المهمة هو محض تنظير مثالي منفصل عن الواقع، فالماضي ليس إلا ما يدونه علماء التاريخ، ولا وجود له خارج المؤلفات التاريخية، ومهما حاول أنصار الاتجاه الوضعي إثبات قدرة التاريخ على استرداد الأحداث وتصويرها تصويراً مطابقاً للحقيقة؛ فإن ذلك يبقى مجرد دعوى، ذلك أن عملية الاسترداد ذاتها قائمة على "الذاكرة" التي تشكل ما علق في ذهن من صور الماضي لكنها لا تسترد الماضي فعلياً.

ومن جهة المؤرخ الذي يقوم بعملية الاسترداد، إذ هو - مهما ادعى النزاهة - إنسان خاضع للنوازع في الأخير، تؤثر فيه الميول الفكرية والخلفيات الدينية والثقافية، وتحول بينه وبين نجاحه في رسم صورة محايدة ونزيهة للحدث الماضي.

وقد توجت هذه الإشكاليات ببروز اتجاه فلسفي ينفي إمكانية تحصيل المعرفة من خلال المقاربات التاريخية ويمكن رسم هذا الاتجاه - فلسفياً - بكونه اتجاهاً تشكيكياً لا يؤمن بالوصول إلى المعرفة التاريخية الموضوعية، بل يصف أعمال المؤرخين بأنها "مجرد سردية" متأثرة بميول المؤرخ الفكرية التي يسهم الحاضر في تشكيلها⁽¹⁾.

فمقاربات المؤرخين (لم تستطع قط أن تحقق أي فهم غير متحيز للأحداث)⁽²⁾ كما يعبر "كارل فيتر". والكتابة التاريخية كما يقول "جاك دريدا". الذي يعد من أهم رواد الاتجاه التشكيكي في تحقيق المعرفة التاريخية. هي مجرد نص أدبي "ولاشي خارج النص"، مستنداً في قوله إلى مقاربات "فريدريك نيتشه" المعرفية المشككة في موضوعية المعرفة ومجموعة القيم الدينية والأخلاقية والعلمية والفلسفية التي قام عليها الفكر الغربي حتى القرن التاسع عشر⁽³⁾.

واستعصاء الماضي عن الخضوع للتجريب معملياً من أكثر ما يتمسك به خصوم "الاتجاه الوضعي" في نفي العلمية عن علم التاريخ وتجريده من أي قيمة معرفية.

(1) مارك بلوخ، دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ترجمة وتقديم: أحمد الشيخ، ص 43.

(2) أرنست كاسيرر، في المعرفة التاريخية، ترجمة: أحمد حمدي محمود، مراجعة: علي أدهم، ص 16.

(3) المرجع السابق، ص 38.

فحسب "هنري جي" فإن الفرضيات التاريخية (لا يمكن اختبارها بالتجربة، ومن ثم تعد غير علمية)⁽¹⁾. وليس من العسير الحكم على هذا الاتجاه بأنه تجسيد لتيار ما بعد الحداثة⁽²⁾؛ القائم على فلسفة كل أنواع المعرفة للتوصل في الأخير إلى إزاحتها وإبطال مناهجها وتجاوز نتائجها، و(لا شيء أعظم خطراً من خلط التاريخ بفلسفة التاريخ)⁽³⁾.

يقول قيس ماضي: (كان موضوع المعرفة التاريخية أحد أهم المجالات التي اهتم بها مفكرو ما بعد الحداثة الذين شنوا هجوماً على معرفيات ومنهجيات اعتمدها مؤرخون تشبثوا بكتابة تاريخية ترفض مقولاتهم الفكرية)⁽⁴⁾.

ويعدّ "كارل بيكر" C. Becker 1945 و"تشارلز بيرد" C. Beard 1948 من أبرز المنتقدين للمدرسة الوضعية - المقابلة للمدرسة التشكيكية - ورؤيتها المتفائلة في إمكان الوصول إلى حقائق تاريخية، وينتقد "بيكر" إهمال المؤرخين للأحداث الصغيرة والتفاصيل النثرية اليومية، واهتمامهم فقط بنقل الأحداث الكبرى التي تغطي على الأحداث الأخرى الصغيرة، وضرب مثالا بعبور "قيصر نهر الروبيكون"⁽⁵⁾ الذي هو حسب "بيكر" (ليس حقيقة تاريخية بل هو تعبير لغوي قرر المؤرخ أن يجعله حقيقة قائمة في الماضي، مع أن عبور الروبيكون صاحبه عدد لا يحصى من أحداث لم يعرها المؤرخ انتباهاً ليصفها ويحولها إلى حقائق تاريخية)⁽⁶⁾.

ويقول "ديكارت": (إن أكثر القصص أمانة إن لم تحرف الأحداث ولم ترفع من شأنها حتى تجعلها جديرة بأن تقرأ، فهي على الأقل تكاد دائماً تحذف منها أكثر التفاصيل خساسة، وأقلها جلالاً، وذلك ما يجعل البقية لا تبدو كما هي، والذين يسيرون أنفسهم طبقاً للنماذج التي يستقونها منها، هم معرضون للوقوع في شطط أبطال الروايات، ورسم أهداف تتجاوز طاقاتهم)⁽⁷⁾.

تلك كانت أهم مبررات التشكيكين في إهدارهم للقيمة المعرفية لعلم "التاريخ" والقول بأنه لا يمكن تحقيق معرفة تاريخية موضوعية من خلال عملية الاسترداد التاريخي والبناء على أحداث الماضي، ليس هو الرأي السائد ولا المهيمن، بل إن قسماً كبيراً من الفلاسفة يرى ب(أن المؤرخين باستطاعتهم بناء أحداث الماضي من جديد عبر القرائن التاريخية الموجودة في المصادر)⁽⁸⁾.

(1) نقله رضا زيدان في (موثوقية السنة عقلاً)، ص 34.

(2) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، ص 97.

(3) غي توليه وجان تولار، صناعة المؤرخ، ترجمة وتقديم: عادل العوا، ص 11.

(4) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 13.

(5) هذه الحادثة هي عبور "يوليوس قيصر" نهر الروبيكون، وهي حادثة مشهورة في التاريخ الروماني.

(6) المرجع نفسه، ص 22.

(7) ديكارت، حديث الطريقة، ترجمة: عمر الشارني، ص 55-56.

(8) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 97.

ويخطئ من يعتقد أن مهمّة المؤرخ هي استرجاع التاريخ وبعثه من جديد؛ فإن ذلك تكليف بما لا يطاق، إذ ليس لأحد القدرة على إحياء شيء ماضي زائل وبعثه من الموات، ما في الأمر أن (الماضي الذي يضطلع به التاريخ يخضع لتوصيف خاص، إنه يُدرك من حيث هو ماضي) كما يقرر "هنري إيريني"⁽¹⁾. ويقول "إيريني" أيضا في إمكانية تحقق المعرفة التاريخية: (التاريخ يوجد في واقع الأمر، وقد تبلور على نحو أكمل في فكر المؤرخ حتى قبل كتابته)⁽²⁾.

إن وظيفة فلسفة التاريخ - كما يعبر "كولينجوود" - (هي أن نفكر مليا في ممارسة المؤرخين مهنتهم، وأن نتفحص الادعاءات الرئيسية الموجودة فيها)⁽³⁾.

ورغم أن المعرفة التاريخية لا يمكن إخضاعها للتجربة لكونها متجاوزة زمنيا، واستحالة ملاحظتها حسياً، إلا أن ذلك لا يمنع من كونها قابلة للتحقيق العقلي بأن (يستفرغ المؤرخ وسعه في البحث والتحقيق، فيمحس ويغربل التراث، قبل أن ينتهي إلى العلم بالمادة الخام لنشاطه، ألا وهي الحقائق) كما يقول "يوهان هويزنجا"⁽⁴⁾.

(إن رفض النظرة التاريخية... مرده إلى الجهل بالحياة الواقعية للأفكار)⁽⁵⁾ كما يقرر "أدريان مارينو". ويرى الفيلسوف الإيطالي "جامباتيستا فيكو" أن المطابقة بين موضوع المعرفة والذات العارفة في العلوم الإنسانية وعلى رأسها التاريخ أكثر تحققا منه في العلوم الطبيعية، لأن موضوع البحث في التاريخ هو الذات العارفة نفسها، أي الإنسان، بخلاف الطبيعيات الأجنبية عن طبيعة الإنسان⁽⁶⁾. ثم رسم نظرية كاملة في إمكان تحقق المعرفة التاريخية عن طريق عدة تقنيات، (نعم أراد فيكو أن يجعل من العلم الجديد علما بشريا على نمط العلوم الطبيعية، وعالج الظواهر البشرية معالجة علمية عندما تناول الوثائق التاريخية بالتحليل والنقد، وكأنه أراد للعلم الجديد أن يؤكد فكرتين أساسيتين؛ الأولى: أن معرفتنا لعالم الظواهر البشرية يمكن أن تكون دقيقة وعلمية تماما كمعرفتنا لظواهر العالم الطبيعي؛ الثانية: أنه علم بشري يقوم على المعرفة التجريبية السابقة لما هو بشري مما يجعل منتجاتها أكثر قابلية للفهم والتعقل من أي علم طبيعي)⁽⁷⁾.

(1) هنري إيريني مارو، التاريخ باعتباره معرفة، ضمن (مختارات معربة في نظريات المعرفة التاريخية وفلسفات التاريخ في العالم الغربي)، د. الهادي التيمومي، ص 67.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 45. وانظر: كولينجوود، فكرة التاريخ، ص 132.

(4) عبد الله الشهري، إمكان التاريخ وواقعية السنة، ص.

(5) أدريان مارينو، نقد الأفكار الأدبية، ترجمة: محمد الرامي، ص 339.

(6) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 39، وانظر: عطيات أبو السعود، فلسفة التاريخ عند فيكو، ص 144 وما بعد.

(7) المرجع السابق، ص 148.

إذاً، "التاريخ" ليس مجرد سرد قصصي لأحداث الماضي، تخلط فيه الوقائع بالأكاذيب، يجيّره المؤرخ حسب ميولاته العاطفية وقناعاته، بل (هو [حسب "فوستال دي كولانج"] علم صافٍ مثل الفيزياء أو علم الأحياء، الهدف منه هو العثور على أشياء معينة أو اكتشاف حقائق مخصوصة)⁽¹⁾.

إن إنكار علم التاريخ، هو إنكارٌ للضرورة التي يجدها الإنسان في نفسه، من اعتماده على الماضي للتصرف إزاء الحاضر والمستقبل، فلا يمكن للإنسان أن يلغي ماضيه أو يهدر ذاكرته، والناس العاديون يمارسون حرفة التاريخ من حيث شعروا أو لا لم بشعروا، عن طريق الذاكرة، وهم (يقومون في حياتهم اليومية بعمل مشابه إلى حد بعيد بما يقوم به المؤرخ؛ فالناس العاديون يبنون أحداثاً من الماضي معتمدين على شواهد من الحاضر، إذاً كل إنسان (مؤرخ بنفسه ولنفسه)⁽²⁾.

ومع ذلك فإن المعايير التي سنّها أنصار "التاريخ" هي وحدها الكفيلة - حسبهم - باسترداد حقيقة الماضي، والمخولة بمنح المعرفة التاريخية وفق الشروط الموضوعية، ولم يقل أحدٌ أن التاريخ بإطلاقه - ودون شروط - صالحٌ كمصدر للمعرفة، ويأتي على رأس هذه المعايير:

أولاً: التخصص والأهلية:

فالوحيد الذي له صلاحية فرز ما يصلح كدليل تاريخي عن غيره هو المؤرخ "المحترف"، أو صاحب "الصناعة التاريخية"، وهو المالك لأدوات التحقق التاريخي: من معرفة المصادر الموثوقة من الزائفة، ودراية بحال الشهود، وأهلية لإجراء المقارنات والنقود على الشهادات والوثائق.

أما من لم يخض غمار هذا المجال، ولم يمارس "فن التأريخ" فليس له الحق في استصدار نظريات تنقد عمل المؤرخين الحرفيين، وتقرر استحالة المعرفة التاريخية.

يعيب "إلتون" هذا الافتئات على مهنة المؤرخين من قبل فريق من "التشكيكيين"، فحسبه: لقد كرس هؤلاء (جل اهتمامهم على سؤال واحد: كيف يفكر المؤرخون حين يبحثون ويكتبون، ولم يحاولوا القيام بعمل المؤرخين كي يقفوا على تبيان القرائن التي توصل إلى واقعية أحداث الماضي... يطلق هؤلاء المنظرون والفلاسفة أحكامهم على العملية الفكرية للمؤرخين من دون أن يدخلوا في تجربة ممارسة البحث المعتمد على تمحيص المادة التاريخية ونقدها)⁽³⁾.

وكان "مارك بلوخ" أول مؤرخ فرنسي يستكشف فعلياً مسألة الحقيقة التاريخية في أبعادها العملية، حيث يمكن في هذا المنظور أن نعتبر واقعة تاريخية حقيقة عندما يعترف بها كذلك من قبل المختصين في المجال المعني بالأمر، وهذا لا يعني القول: إنّ هذه الحقيقة لا يمكن أن تراجع، أو تعدل، أو تنقد. لكن

(1) الهادي التيمومي، المدارس التاريخية الحديثة، ص 88.

(2) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 35.

(3) المرجع السابق، ص 98.

منطق التنفيذ ينبغي أن يسلك هذا الطريق من التدليل ومن التصديق الجماعي لأصحاب مهنة التاريخ، ولا تسير علوم الطبيعة بصورة مختلفة عن ذلك⁽¹⁾.

حسب "بلوخ" فإنَّ المسار الذي ينبغي أن يسلكه المتخوضون في غمار "علم التاريخ" هو الذي رسمه المتخصصون (محترفو التاريخ)، وأي مسار آخر مختلف هو تقحّم غير مقبول، وهكذا جرت سنن المعارف كلها، لا يُقبل فيها قول غير الممارس، وليس "التاريخ" استثناءً.

ثانياً: الوثيقة التاريخية.

وهي لا تلغي قيمة الشهادة الشفوية، بل تعدّ عاضدة لها، حيث إن الكتابة هي إحدى أهم وسائل حفظ المعرفة، وتزداد قيمتها إذا كانت الوثيقة التاريخية قد سجلت في عصر وقوع الحدث التاريخي أو قريباً منه.

(وقد أجمعت مدارس التاريخ الوضعي منذ "رنكه" الألماني و"سينيوس" الفرنسي على أهمية "الوثيقة المكتوبة" وأولويتها، بحيث رهنوا المعرفة التاريخية بها)⁽²⁾.

سنكتشف لاحقاً مدى تحقق هذين المعيارين في الروايات "الحديثية"، لكن قبل ذلك سنرى إمكانية الاستثمار في تحقق المعرفة التاريخية حسب ضوابطها عند القائلين بها؛ لتأسيس القول بموثوقية السنة النبوية وحجيتها، إذ إن ما ينطبق على "التاريخ" ينطبق على "السنة"، وهل "السنة" إلا تاريخ النبي محمد ﷺ من بعثته إلى مماته؟

5. حجية "التاريخ" دليلاً على حجية "الحديث"

1.5. ميزة "الحديث" على باقي الأخبار الشفوية:

لو اعتبرنا "الرواية الحديثية" نوعاً من "التاريخ"؛ فإن القول بقدرتها على منح معرفة تاريخية صحيحة هو قول وجيه ومعتبر لدى قسم كبير من الفلاسفة والمؤرخين والأنثروبولوجيين، بل الواقع أن العلم المتحقق من الرواية الحديثية أكثر مطابقة للحدث التاريخي الذي وقع في حياة النبوة من مطابقة أكثر الروايات الشفوية للوقائع التاريخية الماضية، وعليه فإن مذهب "المدرسة الوضعية" التي تقرر أهلية التاريخ على استرداد صورة الماضي حسب الشروط الموضوعية لعلم التاريخ؛ هذا المذهب قاضٍ - بالبداهة - بقدرة علم الحديث المتناهي على رسم صورة دقيقة وصادقة لتفاصيل حياة النبي ﷺ، ودونك براهين ذلك:

1- عطفاً على ما ذكرت أعلاه من كون كثير من المؤرخين والفلاسفة ملزمين بالإقرار بحقيقة أن علم الحديث أقدرُ على منح معرفة موثوقة وصادقة عن حياة النبي ﷺ؛ فإن الأمر تجاوز مسألة الإلزام الجدلي الافتراضي إلى الاعتراف الذي صدر عن جملة من هؤلاء ومن غيرهم - حتى من المستشرقين - بتلك

(1) مارك بلوخ، دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ترجمة وتقديم: أحمد الشيخ، ص 43.

(2) مجموعة من المؤلفين، التاريخ الشفوي مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات، ص 15.

الحقيقة، وهي أن الآليات المبتكرة التي سنّها المحدثون في التحقق من صدق الأخبار المنسوبة إلى العصر النبوي تمتاز بقدرة فائقة. تتجاوز قدرة أي علم إنساني عرفه البشر. في استرداد صورة الحياة النبوية غضة طرية كأنها ماثلة أمامنا، في الوقت الذي أخفقت فيه أدوات التحقق من الأنجيل - مثلاً - في تخليق اليقين ذاته أو ما يقاربه.

فلنتأمل في هذه الاعترافات:

يقول الباحث الألماني الشهير بانتقاد تاريخية أخبار أنجيل النصارى "جورج ألبرت ويلز": (الأدلة المتعلقة بتفاصيل سيرة عيسى غير شافية لو كانت سيرته لها شهادات جيدة كما هو الأمر مع "يوليوس قيصر"، و"محمد"، و"الملكة آن" لما احتاج أحد إلى تشويه الأدلة المتعلقة بذلك باعتبارها تؤسس لمحض احتمالات وأن يبحث في مكان آخر عن اليقين...)⁽¹⁾.

ويقول المستشرق الأميركي "بنيامين بوزموث سميث" في تقرير هذه الحقيقة أيضاً: (كل ما يقال في الدين يغلب عليه الجهل ببدايته، ومما يؤسف عليه أن هذا يصح إطلاقه على جمهور الديانات وعلى أصحابها الذين نعدّهم تاريخيين، لأننا لا نعلم وصفاً أحسن من هذا الوصف؛ فإننا قلما نعلم شيئاً عن الذين كانوا في طلائع الدعوة، والذي نعلمه عن الذين جاؤوا بعدهم واجتهدوا في نشر عقائدهم أكثر من الذي نعلمه عن أصحاب الدعوة الأولين؛ والذي نعلمه من شؤون "زرادشت" و"كونفوشيوس" أقل من الذي نعلمه عن "سولون" و"سقراط"، والذي نعلمه عن موسى و"بوذا" أقل مما نعلمه عن "أمبروز" و"قيصر". ولا نعلم من سيرة عيسى إلا شذرات تتناول شعباً قليلة من شعب حياته المتنوعة والكثيرة... أما الإسلام فأمره واضح كله، ليس فيه سر مكتوم عن أحد، ولا غمة ينهم أمرها على التاريخ، ففي أيدي الناس تاريخه الصحيح، وهم يعلمون من أمر محمد ﷺ كالذي يعلمونه من أمر "لوثر" و"ملتون". وإنك لا تجد فيما كتبه عنه المؤرخون الأولون أساطير ولا أوهاما ولا مستحيلات، وإذا عرض لك طرف من ذلك أمكنك تمييزه عن الحقائق التاريخية الراهنة؛ فليس لأحد هنا أن يخدع نفسه أو يخدع غيره، والأمر كله واضح وضوح النهار؛ كأنه الشمس وقت الضحى، يتبين أشعة نورها كل شيء)⁽²⁾.

فأنعم النظر في قول "سميث": (ففي أيدي الناس تاريخه الصحيح)، وهو إقرار صريحٌ بنجاح العلم المسؤول عن التأريخ للحياة النبوية - وهو علم الحديث - في رسم صورة صحيحة لتفاصيل ذلك العصر. ثم تأمل في هذا النصّ المهر للمستشرق الفرنسي العنصري "إرنست رينان" الذي ألف كتابه "حياة يسوع" ودشن به مرحلة جديدة في القراءة النقدية لتاريخية الأنجيل بسلبها كثيراً من المصادقية الموروثة: (نشأت جدور الإسلام في مرأى التاريخ على خلاف الغموض الذي تغلف به الأديان الأخرى أصولها، إن

(1) سامي عامري، براهين النبوة، ص 76.

(2) المرجع نفسه، ص 77.

جذور الإسلام ظاهرة على سطح التاريخ، وسيرة مؤسسه معروفة لنا كمعرفتنا بسير أي من مصلحي القرن السادس عشر⁽¹⁾.

هذا الإقرار نجده يتكرر كذلك في بعض نصوص المستشرقين المشتغلين بالسيرة والحديث، مثل "هاملتون جب" الذي يقول بدوره (أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تحلى بها الصحابة قد تجاوزت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كل جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث)⁽²⁾.

ولأن الوسيلة الأساسية التي ابتكرتها الأمة - حسب تعبير "جيب" -، وهي العناية بالحديث؛ تركز أساسا على (الإسناد) الذي هو خصيصة إسلامية لا يوجد لها نظير في أي أمة أخرى؛ فإن المستشرق البريطاني "ديفيد مرجليوث" لم يجد مناصا من الاعتراف بقيمة (نظرية الإسناد) (في تحقيق الدقة [والتي] لا يمكن الشك فيها، والمسلمون محقون في الفخر بعلم حديثهم)⁽³⁾.

وليس بخاف أهمية هذا الاعتراف النادر من شخصية استشراقية عرفت بمواقفها الحادة من الإسلام ونبيه ومصادره، لاسيما وهو يرفض التشكيك تماما في قيمة الإسناد الذي تركز عليه علوم الحديث، ثم يؤكد هذا الموقف بمنحه الحق الكامل للمسلمين بالافتخار بعلم الحديث.

والملفت أنك لا تجد نظيرا لهذا الإقرار لدى الاتجاهات المناوئة للتراث في العالم العربي كتيار الحداثة - على سبيل المثال - رغم أن مقارباته إزاء الوحي - قرآنا وسنة - لا تخرج عن منجزات الخطاب الغربي. الاستشراقي على وجه الخصوص..

2- الاعترافات الصادرة عن دوائر البحث الغربية لم تأت من فراغ، بل هي نابعة من إدراك القوم أن منهجية التحقق من الأحاديث النبوية التي وضع المسلمون قواعدها في فترة مبكرة جدا من عمر الإسلام تلافت كل الثغرات التي عانى وسيعاني منها "علم التاريخ" طيلة قرونٍ، والتي كان لها أثر مباشر في تنامي سطوة "التشكيكيين" وهيمنتهم على حقل "الإبستمولوجيا" في الغرب، واسترابتهم الدائمة من قدرة علم التاريخ على استرداد حقائق الماضي.

هذه الثغرات متمثلة في الجهل بحال الشهود على الأحداث التاريخية من جهة؛ الصدق والأمانة والحفظ، بل الجهل بأعيانهم في حالات كثيرة، مما يفتح احتمالات غير متناهية لإمكان الكذب والنسيان والوهم، كما قال "مارك يلوخ": (من بين كل السموم القادرة على إفساد الشهادة/ الوثيقة يشكل الكذب أكثرها بروزا)⁽⁴⁾. إضافة للفجوات الزمنية الكبيرة الموجودة في حلقات النقل التاريخي، فإن المؤرخين يدركون

(1) المرجع السابق، ص 78.

(2) هاملتون آر جيب، بنية الفكر الديني في الإسلام، ترجمة: عادل العوا، ص 92.

(3) ديفيد مارجليوث، محاضرات عن المؤرخين العرب Lectures on Arabic Historians، ص 20.

(4) مارك يلوخ، دفاعا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ص 75.

أنّ كل التواريخ البشرية تفتقر للأسانيد⁽¹⁾ التي تعد مهمة للغاية في التوثق من صحة النقل التاريخي، هذه الثغرات - أو العيوب - التي يمكن أن تهدر قيمة المعرفة المتوصل إليها عن طريق "التاريخ"؛ تجاوزها "علم الحديث" وحيداً، فجاءت قوانينه لتضمن منع أي تسرب للأخبار الزائفة والمكذوبة إلى المدونة الحديثة الصحيحة.

هذه الأفضلية المطلقة لعلم الحديث على علم التاريخ انتبه لها المناهجيون والمؤرخون منذ عقود، واعترفوا بأن القيود الصارمة التي اشترطها العلماء المسلمون للرواية حتى تحظى بالقبول (لا يوجد شبيه لها، فهي وحدها تقريباً في كل الأخبار العالمية تلك التي وردت مقرونة برواتها رواية عن راوٍ حتى نصل إلى الشاهد الحقيقي في عهد الرسول)⁽²⁾. كما ينص الفيلسوف الوجودي "عبد الرحمن بدوي" في (مناهج البحث العلمي). وقد فصل كثير من أولئك المؤرخين في أسباب تلك الأفضلية، وقدموا تفسيرات منطقية تشرح ميزة علم الحديث على علم التاريخ. منهم - على سبيل المثال - المؤرخ البريطاني المختص في تاريخ الشرق الأوسط "برنارد لويس" الذي يرى بأن علماء الإسلام: (أدركوا في مرحلة مبكرة خطر الشهادات المزيفة، وبالتالي العقائد الباطلة، ولذلك طوروا علماً مفصلاً لنقد الحديث. يتميز. "علم الحديث" كما كان يسمى. من عدة نواحي عن النقد المصدري التاريخي الحديث، وقد اختلف العمل العلمي الحديث دائماً مع تقديرات العلماء التقليديين حول صحة الروايات القديمة ودقتها، ولكن نقد علماء الحديث الدقيق للأسانيد، وجمعهم الدقيق للاختلافات، واحتفاظهم بها في نقل الروايات، يعطي لعلم التأريخ العربي في القرون الوسطى مهنيةً ومراساً لا نجد له نظيراً في القديم ولا مماثلاً في القرون الوسطى في الغرب. وبمقارنة علم الحديث لعلم التاريخ في العالم المسيحي اللاتيني، يبدو الثاني فقيراً وهزيلًا. بل حتى علم التاريخ في العالم المسيحي اليوناني، والذي هو أكثر تقدماً وتعقيداً، يقصر هو أيضاً مضاهاة الأدبيات التاريخية الإسلامية من نواحي الحجم والتنوع والعمق التحليلي)⁽³⁾.

ومن أولئك أيضاً المؤرخ اللبناني النصراني "أسد رستم" الذي أشاد - في كتابه (مصطلح التاريخ) - بأولية علم النقد الحديثي وتفوقه على باقي المناهج التاريخية إذ أن: (أول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطراباً إلى الاعتناء بأقوال النبي وأفعاله

(1) روى الخطيب البغدادي، عن محمد بن حاتم بن المظفر أنه قال "إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات). شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، ص 40..

(2) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص 215.

(3) انظر: برنارد لويس، الإسلام في التاريخ الأفكار والناس في الشرق الأوسط، ترجمة: مدحت طه، ص 193-194، وللأمانة فإنني قد اعتمدت على ترجمة د. سامي عامري لنص لويس من كتابه (براهين النبوة)، ص 81. حيث التقطت هذا النص النادر من كتابه أول مرة.

لفهم القرآن وتوزيع العدل... فانبأى لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الإدراك الغربي المتأخر لميزة المنهج الإسلامي في التوثيق من الروايات الحديثية كان حاضرا في أذهان العلماء المسلمين في فترات مبكرة وسابقة لظهور علم التاريخ بشكله الحالي، وإن كان منحصرًا لديهم في إبراز تفوق منهجية "حفظ" و"نقد" النص الديني الإسلامي مقابل طريقة "حفظ" و"نقد" النصوص الدينية اليهودية والمسيحية التي لا يوجد لها سند متصل⁽²⁾. وقد سجّل هؤلاء العلماء ذلك الإدراك في نصوص باقية إلى اليوم⁽³⁾.

روى الخطيب البغدادي (ت463هـ)، عن محمد بن حاتم بن مظفر أنه قال: (إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات)⁽⁴⁾.

وقال ابن تيمية: (علم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأترون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة، أهل الإسلام والسُنّة، يُفرون به بين الصحيح والسقيم، والمُعَوِّج والقويم)⁽⁵⁾. ومن الجدير التنويه إلى أن الغرض من إيراد العلماء لهذه المقارنة لم يكن مجرد تسجيلٍ ليقينهم الجازم بصحة ما بين أيديهم من نصوص الوحيين، إذ إن ذلك من لوازم الإيمان بصحة الرسالة وصدق النبي ﷺ؛ لكنهم أرادوا من ذلك إقامة الحجة على المخالفين المشككين في موثوقية الروايات الإسلامية، بالقول: إن كنتم تؤمنون بصحة نصوصكم الدينية المفتقرة لأدنى معايير الصحة التاريخية والعارية عن أي إسناد متصل ثابت؛ فيلزم من ذلك - أولوياً - أن تعتقدوا صحة نصوصنا الدينية (القرآن والسنة) المستجمعة شروط التوثيق التاريخي والتي في مقدمتها "الإسناد".

وقد وظف السيد رشيد رضا هذا الحجاج المنطقي في مناقشته لبعض المنصرين المصريين، وزاد عليه صنوفاً من الإلزام العقلي، مستثمراً في "مبدأ الصدق" وحجية "النقل الشفوي" وإفادته المعرفة، ونحن ننقل نصه كاملاً لنفاسته واتصاله الوثيق بما نحن بصدد البرهنة عليه.

(1) أسد رستم، مصطلح التاريخ، ص5-6.

(2) انظر الدراسة التي أجراها / الهندي في كتابه (إظهار الحق) ص 109 - 167، والتي أثبت فيها افتقار العهدين القديم والجديد لإسناد صحيح ثابت.

(3) انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، من بداية المجلد الثاني.

(4) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ص40.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 01/9.

يقول رشيد رضا: (المعهود من البشر في كل زمان ومكان أن يصدقوا خبر كل مخبر؛ لأن الأصل الغالب في أخبار الناس الصدق، إلا إذا وجدت علة في الخبر أو المخبر تقتضي الارتياح، كأن يكون الخبر غير معقول أو يكون المخبر معروفاً بالكذب. على أننا نرى الناس يصدقون أكثر أخبار الجرائد السياسية والشركات البرقية على كثرة ما عرفوا من كذبهما، واعتقادهم أن لأصحابهما أهواء سياسية يحاولون تأييدها بالحق وبالباطل. فإذا كان هذا شأن البشر في أمثال هذه الأخبار التي تحوم حولها الشبهات في أنفسها، وفي سيرة رواتها، فكيف يعقل أن يرتابوا في صحة جميع الأحاديث التي صححها حفاظ المحدثين بعد نقد متونها، وإقامة ميزان الجرح والتعديل لكل فرد من أفراد رواتها، وقد علم أنهم لا يقبلون في الاحتجاج حديثاً منقطع الإسناد، ولا حديثاً في رواته مجهول، أو أحد ثبت عليه الكذب أو سوء الحفظ أو النسيان أو مخالفة الثقات الأثبات في روايته؟ ها أنتم أولاء تصدقون أخبار أناجيلكم الأربعة وغيرها من كتبكم، وليس عندكم سند متصل لشيء منها، وقد اختلف علماءكم ومؤرخوكم في كتابها، وفي اللغات التي كتبت بها، وفي التواريخ التي كتبت فيها، فلم يتوفر لكم فيها شيء من النقد والتمحيص الذي توفر لنا في نقل الحديث، أفتعقلون مع هذا، أن نرتاب في تصديق جميع الأحاديث التي نقلت لنا بدقة، لم يعهد لها البشر نظيراً في تاريخهم القديم ولا الحديث، وأنتم ترون أنفسكم، وسائر البشر يصدقون أكبر ما يروى لهم بلا سند ولا بحث في رواته، بل كثيراً ما يصدقون أخبار من ثبت عليهم الكذب مراراً، كرواة البرقيات والجرائد؟⁽¹⁾

5. 2. معايير رواية الحديث ونقده:

لو رجعنا إلى ما اعترض به "التشكيكيون" على "المدرسة الوضعية" وغيرهم ممن يرى إمكان تحقق المعرفة عن طريق التاريخ الشفوي، لوجدناه منحصرًا في الآتي:

- الجهالة بأسماء وأحوال النقلة = الشهود من جهة صدقهم وأمانتهم وحفظهم.
 - إمكانية ورود الخطأ والوهم والنسيان وغيرها من الأعراض التي تثلم رواية الشهود، لاسيما إن كان النقل من الذاكرة.
 - احتمال الكذب وهو من أبرز السموم التي قد تفسد الشهادة التاريخية كما يذهب "بلوخ"⁽²⁾.
 - تأثر المؤرخ (الناقد التاريخي) بعاطفته وميولاته الفكرية مما يسلب عمله شرط "الحيادية".
 - عدم التحقق من شهود الناقل للواقعة التاريخية شهوداً مباشراً، ولا تلقي النقلة لخبر الواقعة بعضهم عن بعض، أو بعبارة أخرى: انتفاء اليقين باتصال سلسلة الشهود (وهو الإسناد إن وجد).
- أو ما نسميه بـ "أزمة الوسطاء"

(1) محمد رشيد رضا، السنة وصحتها والشرعية ومتانتها رد على دعاة النصرانية في مصر، مجلة المنار، 25/19، وانظر: عبد الرحمن الزيندي، مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص 179.

(2) مارك بلوخ، دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ص 75.

هذه الاحتمالات كلها - وغيرها - هي أقوى ما تمسك به "نفاة التاريخ الشفوي" في نفهم إمكان تحقق العلم من خلال النقل الخبري.

وهي بلا شك مبررات موضوعية؛ تمنحهم بعض الحق في تشكيكهم في صدقية الأخبار التاريخية وموثوقيتها.

ولسنا نكشف مستورا إذا ما قلنا بأن منهج التاريخ بصورته القديمة. ما كان ليجنبنا الوقوع في فخ قبول الرواية أو الوثيقة إذ أنه لم يبد اهتماما لدراسة حال الراوي من جهة صدقه وضبطه (فكل ما يقدمه لنا النقد الإيجابي للتفسير هو مقصد المؤلف فحسب، أما كيف شاهد الحادث وهل أصاب في مشاهدته أم لا، وهل قصد إلى الكذب أم لم يقصد وإلى أي مدى نثق بهذه الوثيقة، وإلى أي حد هي تعبر عن الواقعة، كل هذه مسائل لا بد أن تقوم بها عملية ثانية للنقد الباطن هي عملية النقد الباطن للنزاهة والدقة، فعلينا أن نبحت في صحة مشاهدة مؤلف الوثيقة للحادث، وهل أصاب في وصفه له، وهل لم يخطئ في بعض الجزئيات، وهل لم يكن مخدوعا عن بعض ما شاهده، وهل لم تكن تحدوه دوافع أجنبية من شأنها أن تشوه تصويره للحادث، وفي كلمة واحدة: إلى أي حد نثق برواية صاحب الوثيقة؟⁽¹⁾.

وهل تكون الرواية التاريخية مصدرا موثوقا؟ يجب (أن ننظر في هذا الراوي الأصلي من حيث أمانته ودقته والظروف التي وجد بها [كما يقرر "عبد الرحمن بدوي].. ولكن معرفة ذلك عسيرة كل العسر وتبلغ في أكثر الأحيان درجة الاستحالة، ولا نكاد أن نجد لهذا شبيها إلا في حالة الأحاديث النبوية فهي وحدها تقريبا في كل الأخبار العالمية تلك التي وردت مقرونة بروايتها رواية عن راوٍ حتى نصل إلى الشاهد الحقيقي في عهد الرسول⁽²⁾.

حسنٌ، إذا بدا لنا أن الاحترازا التي قدمها علماء التاريخ لم تشكل ضمانا كافية للتحقق من صحة الأخبار التاريخية، على الأقل عند رواد "التشكيكية" - "ديكارت" و"كارل بيكر" و"تشارلز بيرد" وغيرهم -؛ فدعنا نتأمل في الشروط والاحترازا التي وضعها علماء الحديث المسلمون للروايات الحديثية حتى يصح اعتبارها، وهل هي كافية - منهجيا -.

اشتراط المحدثون خمسة شروط لا بد أن تجتمع في الخبر حتى يحظى بالقبول، وهي:

- أ- اتصال الإسناد: بأن يثبت تلقي كل راوٍ الخبر عن من هو فوقه، من بداية الإسناد إلى منتهاه.
- ب- عدالة الرواة: بأن يكونوا من أهل الصدق والأمانة، بحيث نقطع أي احتمال لصدور الكذب عن واحد منهم، والحكم بالعدالة للراوي لا يكون بمحض التشهي أو التحكم، بل لا بد لتبوتها من أحد أمرين: تنصيب ناقد معتمد على أن فلانا الراوي عدلٌ، أو اشتهار الراوي بالعدالة واستفاضة ذلك عنه، بحيث لا يذكر إلا بالجميل ولا يعرف أن واحداً نفاها عنه.

(1) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص 210.

(2) المرجع نفسه، ص 215.

وليس هنالك من شك في أن الراوي إذا عاش زمناً بين الناس، واشتهر بينهم بالصدق والأمانة حتى شهدوا بذلك وشاعت في المجتمع أمانته، أو نصّ من يعتمد قوله من النقاد على عدالته، ثم لم يعرف أن شخصاً طول تلك المدة التي عاشها الراوي ثلّبه بما يضاد العدالة من كذب أو فسوق أو فجور ونحوه، لا شك في أن كل ذلك كافٍ في تخليق غلبة الظن. المقارب لليقين. بتحقيق صفة "الصدق" في الراوي، وبالتالي قبول خبره في الغالب كما قال الشافعي: (ولا يُستدلُّ على أكثرِ صدقِ الحديثِ وكذبِهِ إلا بصدقِ المُخبرِ وكذبِهِ)⁽¹⁾.

ج- الضبط: بأن يكون كل النقلة - بعد تحقق شرط العدالة فيهم - موصوفين بالضبط التام لما يروونه، سواء كان ضبط صدرٍ أو ضبط كتاب، والمراد بالضبط: أن يكون الراوي متيقظاً أثناء تحمله الحديث من شيخه حتى لا تفوته لفظة أو عبارة، حافظاً لمرويّه أثناء أدائه لطلابه، فالضبط سماع الحديث كما يحق سماعه وفهم معناه وحفظه، ببذل مجهوده، والثبات عليه إلى أن يؤدي إلى غيره)⁽²⁾، بلفظه أو بمعناه شرط أن يكون عالماً بما يحيل المعنى⁽³⁾.

والوصف بالضبط لا يكون إلا بالتفتيش والسبر والتمحيص، بأن تعرض مرويات الراوي على مرويات غيره من أهل الحفظ والإتقان فتوافقها، فإن خالفت مروياته مرويات من وصفنا؛ نظرَ إلى مقدار المخالفة، فإن كانت نادرة أو يسيرة لم تؤثر في رتبته ووصفه بالحافظ، وإن كانت كثيرة فإما أن تكون بالقدر الذي لا تقبل فيه رواية الراوي إذا تفرد، بل يبحث عمن وافق من الرواة الحفاظ، ويصفون من هذا شأنه بأنه (يكتب حديثه وينظر فيه)، وإن كانت مخالفاً للحفاظ كثيرة طُرِح حديثه، ونزل في الرتبة، وسفل في الدرجة، واستحق الوصف بـ (سيء الحفظ)، أو (فاحش الغلط)، (فإنَّ النَّاقِلَ إذا كان فيه نَوْعُ قُصُورٍ عن درجة الإتقان، دخل حديثه في حدِّ الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضَعُفَ حَدِيثُهُ)⁽⁴⁾، كما قال مسلم: (وعلازمة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته برواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها)⁽⁵⁾.

(1) الشافعي، الرسالة، ت: أحمد شاكر، ص 399.

(2) أبو عبد الله الكافيجي، المختصر في علوم الأثر ضمن (رسالتان في المصطلح)، ت: علي زوين، ص 156.

(3) انظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، ص 104، وشرف الدين الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، ت: أبو عاصم الشوامي الأثري، ص 35. والناظر في وصف مجالس السماع والمذاكرة في كتب التاريخ والطبقات يأخذه العجب من تحري الرواة ودقتهم وحرصهم على حسن التحمل وجودة الأداء، بما لا يوجد له نظير في أي من المجالس العلمية المنعقدة في علوم الشريعة الأخرى. انظر طرفاً من ذلك في: عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ مجالس سماع الحديث عند الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

(4) الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، ص 35.

(5) مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم، ت: محمد زهير الناصر، 05/1.

فتحديد منزلة الراوي ومدى استحقاقه وصف "الضابط" شاقة وعسيرة، أن يقوم النقاد بفرز مرويات الناقل وتنخيلها والتدقيق فيها ومقارنتها بمرويات الرواة الآخرين ممن حسم أمر وثافتهم للوصول في الأخير إلى الحكم على درجة ضبط الراوي، أمتقن هو؟ أم لئى الحفظ؟ أم سيئه؟ أم مغفل؟ وهكذا.

قال مسلم في بيان مراتب الرواة من جهة حفظهم: (فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتقن لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المتيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدھا، فيتهاون بحفظ الأثر؛ يتخرفها من بُعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدّى إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونُقَالَ الأخبار فهو موجودٌ مستفيضٌ، ومما ذكرْتُ لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقلٍ خبرٍ وحاملٍ أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا. وإن كان من أحفظ الناس وأشدّهم توقّيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهُو ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفْتُ لك؟!)(1).

د- السلامة من الغلط: فإذا ما توفرت هذه الشروط الأنفة الذكر من اتصال الإسناد ووثاقة الرواة، لم يكتفَ بتصحيح الخبر، حتى يتأكد من سلامته من الغلط، أي غلط الراوي الثقة ووهمه في أداء محفوظه، وهو بابٌ كبير من أبواب نقد الرواية الحديثية يعرف بعلم "العلل". قال ابن تيمية: (فإنهم أيضًا [أي المحدثون] يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها، بأمور يستدلون بها، ويُسمّون هذا: "علم علل الحديث") (2). والناظر فيه يملكه العجب وتعتريه الدهشة من دقة أئمة النقد في دراسة الحديث وتتبعهم مرويات الثقات واستخراجهم أوهامهم، وبذلهم في سبيل ذلك غاية الجهد (3)، لا يستثنون من ذلك روايات الصحابة رضوان الله عليهم، فضلا عن روايات غيرهم من الحفاظ كالزهري وشعبة ومالك والسفيانين وابن مهدي والقطان وغيرهم. كما قال ابن رجب عن أئمة النقد: (وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا) (4).

وهم ينطلقون في ذلك كله من معرفتهم بأن (الثقة يغلط) (5) مهما سمت منزلته وبلغت درجت حفظه، كما قال الترمذي: (لم يسلّم من الخطأ والغلط كبيرٌ أحدٍ من الأئمة، مع حفظهم) (6). وهم يستدلون على خطأ الثقة بقرائن منها: التفرد، والمخالفة، وأن يروي ما يعارض الأدلة القطعية كالقرآن والسنة الصحيحة والعقل الصريح والحسن والتاريخ المتواتر.. وغير ذلك من القطعيات.

(1) مسلم بن الحجاج، كتاب التمييز، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ص 170.

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 353-352/13.

(3) قال الخطيب البغدادي في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، 385/2: «فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد»، وقال علي بن المديني: «رُبَّمَا أدركتُ علّة حديث بعد أربعين سنة». انظر: المرجع السابق.

(4) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: همام سعيد، 582/2.

(5) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، 137/4.

(6) ابن رجب، شرح علل الترمذي، 431/1.

قال الخطيب البغدادي: (وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد ردّاً بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقل؛ فيعلم بطلانه؛ لأنّ الشارع إنما يردّ بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنّة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له، أو منسوخ..)⁽¹⁾.

فهذه هي الشروط التي وضعها المحدثون والتي متى توافرت في رواية حكموا بصحتها، ومتى ما تخلف شرط واحد منها حكموا برد الرواية أو توقفوا في قبولها، والرواية - الصحيحة - التي هذا شأنها (هي وحدها تقريباً في كل الأخبار العالمية تلك التي وردت مقرونة بروايتها رواية عن راوٍ حتى نصل إلى الشاهد الحقيقي)⁽²⁾.

هـ- الاحتراز المتعلق بتأثير الناقد بميولاته وعاطفته: لا يعرف عن ممارسي التاريخ من حيّد مشاعره وأحكامه إزاء نقد المرويات كما فعل المحدثون ونقاد الرواة، وهذا المعيار لطالما شدد عليه "رانكي" حين أوجب على ناقل التاريخ المحترف (أن يحيد مشاعره وهمومه وأحكامه)⁽³⁾، أو ما يسميه "رولان بارت" (الكتابة في درجة الصفر)⁽⁴⁾.

ويحدد "بلوخ" المعيارين اللذين من شأنهما أن يحددا ما إذا كانت الشهادة التاريخية للرواة جديرة بالقبول وهما: "عاطفته" و"درجة تيقظه"⁽⁵⁾.

وكما ذكرنا فإنه لا يُعرف منهج لنقد الروايات الشفهية أكثر صرامةً وموضوعيةً، وأبعداً عن المحاباة والتقديس مثل منهج النقد الحديثي، وقد بلغ بهم الأمر أن يسقطوا شهادات آبائهم وأبنائهم وأقاربهم إذا ما استبان لهم أنهم ليسوا أهلاً للثقة لانخراط أحد شروطها المذكورة آنفاً، والمطالع في كتب الطبقات والرجال يلفي شواهد ذلك، ومن أمثلته: تجريح الناقد علي بن المديني لأبيه عبد الله بن نجيح⁽⁶⁾، وتكذيب جرير بن عبد الحميد لأخيه أنس بن عبد الحميد⁽⁷⁾، وتجريح شعبة بن الحجاج لولده سعد ولختنه هشام بن حسان بسبب سوء حفظه⁽⁸⁾، وكذا تكذيب زيد بن أبي أنيسة لأخيه⁽⁹⁾، وكلام أبي داود السجستاني الشديد في ولده عبد الله⁽¹⁰⁾، وتوهين أبي بكر النيسابوري لرواية أخيه الأكبر محمد بن إسحاق⁽¹¹⁾... وسرد

(1) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، ت: عادل العزازي، 354/1.

(2) المرجع نفسه، ص 215.

(3) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب، ص 19.

(4) رولان بارت، الكتابة في درجة الصفر، ترجمة: محمد نديم خشفة.

(5) مارك بلوخ، دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ص 47.

(6) ابن حبان، المجروحين، 15/2، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 290/5.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 289/2.

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 151/1.

(9) الجوزجاني، أحوال الرجال، ت: عبد العظيم البستوي، ص 303، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 130-129/9.

(10) ابن عدي، الكامل، 436/5.

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 489/15.

شواهد هذا المعنى مما لا يطاق لكثرتها، والشأن كما قال الخطيب البغدادي: أنه (ليس لأحد من أهل الحديث أن يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده، وهذا علي بن عبد الله المدني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك. فالحمد لله على ما وفقنا)⁽¹⁾. فهل عرفت الدنيا مجتمعاً علمياً يبادر أعيانه لنقد آبائهم وأبنائهم وإخوانهم وشيوخهم وأقاربهم؛ إذا ما تبين لهم أن أحد هؤلاء تخلف فيهم شروط الأهلية العلمية أو الدينية لتحمل العلم؟ الاستقراء والتتبع يقضيان بالنفي.

3.5. التدوين المبكر للحديث:

لقد مرّ بنا أنفاً كيف أن رواد المدرسة "الوضعية" نوهوا بأهمية الوثيقة كمعزز أساسي لقيمة المعرفة التاريخية، وإشارة بعضهم - لاسيما "رانكي" - إلى أن المعرفة المحصلة من التاريخ تبقى مرهونة بتوفر المادة المكتوبة كرافد ضروري للرواية الشفوية⁽²⁾.

وسواء قبلنا تحفظات الاتجاه "الوضعي" أو انتقادات المدرسة "التشكيكية" إزاء التاريخ الشفوي المفتقر للوثيقة المكتوبة أو رفضناها؛ فإن الأمر ليس له تأثيرٌ في حالة انتقال الروايات الحديثية من عصر النبوة إلى عصر التصنيف ابتداء من منتصف القرن الهجري الثاني إلى نهاية القرن الرابع، وذلك راجع لجملة من الأسباب الموضوعية أهمها أن الاهتمام بتوثيق الأحاديث النبوية كتابةً بدأ في عصر مبكر جداً، حيث كان لعدد من الصحابة عناية بتسجيل الأحاديث التي كانت تصدر عن النبي ﷺ في حياته وذلك بأمر منه أحياناً، أو بإقرار منه في كثير من الحالات.

وقد اشتملت المدونة الحديثية على جملة من الأخبار التي تثبت هذا الصنيع من هؤلاء الصحابة، وأنهم كانوا يكتبون الأحاديث التي يتلقونها من النبي ﷺ.

وسنكتفي بإيراد خبر واحد يؤكد حالة الكتابة المبكرة للأحاديث، وأنها لم تكن محصورة في صحابي واحد مُنَحَ إذنا خاصا بالكتابة، أو حصل معه الأمر مرة واحدة اتفاقاً أو مرات قليلة، إنما كانت ظاهرة جماعية شارك فيها عدد من الكتبة.

فقد أخرجه أحمد وغيره، أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أخرج لأصحابه كتاباً من صندوق له جَلَقٌ، ثم قال: «بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ سئل: أيُّ المدينتين تُفتح أولاً، القسطنطينية أو رومية؟ فقال: رسول الله ﷺ: مدينة هرقل تفتح أولاً»⁽³⁾.

(1) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، محمد سعيد أوعلي، ص 41.

(2) مجموعة من المؤلفين، التاريخ الشفوي مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات، ص 15.

(3) أخرجه أحمد في (المسند)، 224/11، والدارمي في (السنن)، 430/1، والطبراني في (كتاب الأوائل)، ص 89، والحاكم في (المستدرک)، 16/5، وقال: «هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح غير أبي قبيل، وهو ثقة».

الشاهد أن ابن عمرو - صرح. هنا. أنهم كانوا يكتبون حديث النبي في حضرته من غير إنكارٍ منه، وقال: «كنا». بصيغة الجمع؛ مما يعني أن الإذن لم يكن خاصاً به فقط، إنما كان شاملاً لعدد أكبر من الكاتبين. ولقائل أن يقول: لا يصح الاستشهاد بهذا الخبر الذي جاءنا عن طريق النقل الشفوي لإثبات قضية الكتابة المبكرة للحديث، إذ لا يجوز الاستدلال بما لا يقبله المخالف دليلاً علمياً لإثبات فكرة مغايرة. قد يكون لهذا الإيراد حظٌّ من الوجاهة لو كان الطريق الوحيد لإثبات الكتابة المبكرة للأحاديث هو المرويات الشفهية التي تصف هذه الحالة تاريخياً، بيد أن النسخ الحديثية التي دونها الصحابة ثم انتقلت عبر الأجيال عن طريق طبقات التلاميذ وتلاميذ التلاميذ تؤكد حقيقة أنه كانت هناك وثائق كتبت فيها الأحاديث في عصر النبوة، وبعض هذه النسخ لا تزال محفوظة إلى اليوم في مكتبات المخطوطات الكبرى في العالم.

وقد قام الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في بحثه للدكتوراه (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) الذي أجازته جامعة "كامبريدج" باستقراء الصحف والكتب المنسوبة إلى الصحابة من مختلف المصادر الحديثية والتاريخية وغيرها، وأشار إلى مواضع بعض منها في مكتبات المخطوطات؛ فجاء عددها بالعشرات⁽¹⁾، وعلى منواله صنع الدكتور صبحي السامرائي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الخلاصة في علوم الحديث) للإمام الطيبي.

ومن هذه الصحف المبكرة على سبيل المثال:

1. صحيفة أبي موسى الأشعري⁽²⁾.
2. صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه⁽³⁾: قال الذهبي: «وله منسك صغير في الحج أخرجه مسلم»⁽⁴⁾، ولا يُجزم بأن الصحيفة هي ذاتها المنسك الذي أخرجه مسلم⁽⁵⁾.
3. صحيفة أبي هريرة رضي الله عنه: وهي "الصحيفة الصحيحة"⁽⁶⁾ التي كتبها همام بن منبه عن أبي هريرة، وتُعرف بصحيفة همام بن منبه، لأن لأبي هريرة عدة صحف كتبها عنه غير واحد، لم يصلنا منها غير هذه⁽⁷⁾، وعدد أحاديثها قرابة المائة والأربعين حديثاً⁽⁸⁾.

(1) ينظر: محمد مصطفى الأعظمي دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ص 92-114.

(2) ذكر الشيخ صبحي السامرائي في مقدمته لتحقيق كتاب (الخلاصة في أصول الحديث) للحسين بن عبد الله الطيبي، ص 11، أن صحيفة أبي موسى توجد مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا بتركيا. وينظر: الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ص 96، وأكرم العمري، بحوث في تاريخ السنة، ص 295.

(3) ذكر الشيخ صبحي السامرائي أنها مخطوطة أيضاً في مكتبة شهيد علي باشا. ينظر: مقدمة تحقيق (الخلاصة) للطبي، ص 11. وينظر: محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ص 352، والأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، ص 104، وأكرم العمري، بحوث في تاريخ السنة، ص 295.

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ، 43/1.

(5) محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ص 352.

(6) هكذا سماها الذهبي في (سير أعلام النبلاء) 311/5، والزركلي في (الأعلام) 94/8.

(7) ينظر: مقدمة علي الحلبي على (صحيفة همام بن منبه) ص 09، وللصحيفة نسختان خطيتان في كل من دمشق وبرلين، وأول من حققها محمد حميد الله. ينظر: مقدمة (خلاصة الطيبي) للسامرائي، ص 10، وأكرم العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 296، ومقدمة تحقيق (صحيفة همام بن منبه) للحلبي ص 17.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 311/5.

وتكمن القيمة العلمية والتاريخية لهذه الصحيفة في «أنها حجة قاطعة، ودليل ساطع على أن الحديث النبوي كان قد دون في عصر مبكر... ذلك لأن هماما لقي أبا هريرة. ولا شك أنه كتب عنه. قبل وفاته، وقد توفي أبو هريرة سنة 59هـ؛ فمعنى ذلك أن هذه الوثيقة العلمية قد دونت قبل هذه السنة، أي في منتصف القرن الهجري الأول»⁽¹⁾، وهي بذلك «تصحح الخطأ الشائع؛ أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني»⁽²⁾.

والنتيجة من المستخلصة من هذا العنوان: أن النقل الشفوي للحديث النبوي جاء معززا بالنسخ الحديثية التي دونت باكرا. وهي ميزة للحديث لا يشاركه فيها غيره من الأخبار التاريخية البشرية.

4.5. وجوب المصير إلى أحكام المتخصصين في تاريخ السنة:

لو ألقينا إطلالة على الفضاء الأكاديمي الغربي لوجدنا المشتغلين بـ"التاريخ الحرفي" يقررون صلاحية التاريخ الشفوي في تقديم معرفة تاريخية موضوعية، بل وينكرون على المشككة في أهلية المنهج التاريخي إصدارهم لنظريات ومقولات في استحالة تحقق هذه المعرفة. لماذا؟ لافتقار أولئك المشككة للأهلية العلمية المطلوبة لإصدار أحكام على عمل المؤرخين، كونهم لم يباشروا حرفة "التأريخ" عملياً.

فـ"جيوفري إلتون G. Elton" - أحد أهم المنافحين عن قدرة "علم التاريخ" في تقديم حقيقة موضوعية مقارنة أو مطابقة للواقع - كان شديد النكير على "فلاسفة التاريخ" الذين كرّسوا (جل اهتمامهم على سؤال واحد: كيف يفكر المؤرخون حين يبحثون ويكتبون، ولم يحاولوا القيام بعمل المؤرخين كي يقفوا على تبيان القرائن التي توصل إلى واقعية أحداث الماضي... يطلق هؤلاء المنظرون والفلاسفة أحكامهم على العملية الفكرية للمؤرخين من دون أن يدخلوا في تجربة ممارسة البحث المعتمد على تمحيص المادة التاريخية ونقدها)⁽³⁾.

وكان "مارك بلوخ" أول مؤرخ فرنسي يستكشف فعلياً مسألة الحقيقة التاريخية في أبعادها العملية، حيث يمكن في هذا المنظور أن نعتبر واقعة تاريخية حقيقة عندما يعترف بها كذلك من قبل المختصين في المجال المعني بالأمر، وهذا لا يعني القول: إنّ هذه الحقيقة لا يمكن أن تراجع، أو تعدل، أو تنقد. لكن منطق التنفيذ ينبغي أن يسلك هذا الطريق من التدليل ومن التصديق الجماعي لأصحاب مهنة التاريخ، ولا تسير علوم الطبيعة بصورة مختلفة عن ذلك⁽⁴⁾.

(1) الخطيب، السنة قبل التدوين، 357.

(2) صبيح الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ص 22.

(3) قيس ماضي، المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، ص 98.

(4) مارك بلوخ، دفاعا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ص 43.

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لعلم "التاريخ". القريب من "علم الحديث". وغيره من العلوم الإنسانية والتجريبية؛ فإن المعرفة المتصلة بالدين ليست استثناءً، بل يحتاج المتخوض فيها إلى أن يكون أهلاً للقول في مباحث تلك المعرفة، جديراً بالانضمام للمجتمع العلمي الذي له وحده صلاحية إبداء الرأي في قضاياها. إذا تقرّر هذا، فينبغي أن يُعلم أنّ المجتمع العلمي المختص في المعارف ذات الصلة بنقل السنّة النبوية ونقدها هم (المحدثون= نقاد الحديث)، وعلى كل أجنبي عن علوم الحديث أن يصير إلى أحكام المحدثين ونتائج أبحاثهم، ومن أراد الاستدراك عليهم فالواجب عليه أن يسلك نفس مسلكهم في النقد كما قال "بلوخ" في نص السابق (لكن منطق التنفيذ ينبغي أن يسلك هذا الطريق من التدليل ومن التصديق الجماعي لأصحاب مهنة التاريخ، ولا تسير علوم الطبيعة بصورة مختلفة عن ذلك). لا أن يأتي بمناهج أجنبية لا صلة لها بعلم نقل الحديث ونقده مما لا يعرفه علماء التاريخ ولا علماء الحديث، ويتم توظيفه في نقد المرويات.

ويمكن في هذا السياق التمثيل بمسألة "تلقي الأمة للحديث بالقبول" حيث تعد هذه القرينة من القرائن القوية في الحكم بإفادة الخبر - المتقاصر عن حد التواتر - العلم، والمراد بالأمة هنا: المجتمع العلمي الحديثي المتخصص، وليس كل الأمة بالبدهة⁽¹⁾، فينبغي أن لا يشوش على هذا الإجماع العلمي تشغيب غير المتخصصين في علم الحديث، وإن كانوا من أرباب العلوم الأخرى ومقدمهم. وكذلك الشأن بالنسبة للتسليم لأئمة النقد في تحليل الأخبار المستجمعة شروط الصحة الظاهرة، أو عند حكمهم على الرواة جرحاً أو تعديلاً، لكونهم المتخصصين فيه دون غيرهم.

وقد كان المجتمع العلمي المسلم منتبهاً لخطورة إبداء الرأي في علوم الحديث من قبل غير المتأهل، وقد سجلوا نصوصاً مهمة توجب على الجميع المصير إلى أحكام المحدثين - المنتصبين لهذا الأمر - ونبذ المقولات الصادرة عن غير المتخصصين، لحيازتهم - أي المحدثين - على المؤهلات العلمية الضرورية وهي (طول المجالسة والمناظرة والخبرة) بتعبير ابن مهدي، أو (الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)⁽²⁾ كما يقول ابن الصلاح.

يقول أبو شامة المقدسي: «وأئمة الحديث هم المعتبرون القدوة في فهمهم؛ فوجب الرجوع إليهم في ذلك»⁽³⁾.

(1) انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار، 94/1. قال الزركشي شارحاً كلام ابن عبد البر حول تلقي الأمة للحديث بالقبول، مبيناً أن المراد بالأمة أهل الحديث: (وظاهر كلام ابن عبد البر أن الصحة توجد أيضاً من تلقي أهل الحديث بالقبول والعمل به، وإن لم يوقف له على إسناد صحيح). انظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 109/1.

(2) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص 81.

(3) أبو شامة المقدسي، مختصر المؤمل، ص 17.

فالشأن كما يقرر ابن القيم: (إن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلمه، وهم علماء الحديث، العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين لأقوال متبوعيهم)⁽¹⁾.

6. خاتمة

خرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها:

- أنَّ النقل الشفوي من مصادر المعرفة المعتبرة لدى قسم كبير من الفلاسفة والإبستمولوجيين، وأيَّ زعم بخلاف ذلك ضرب من السفسطة، حيث إنه يحيل العلوم البشرية كلها إلى العدم. وعليه فإنَّ التاريخ بقسميه - الشفوي والمكتوب - يفيد معرفةً تاريخية بشروطها الموضوعية.
- اضطلعت "المدرسة الوضعية" - وعلى رأسها "رانكه" - بمهمة الدفاع عن "علم التاريخ" وقدرته على منح معرفةٍ مطابقة أو مقارنة للحقيقة، وناقشت مبررات التشكيكيين وما تعلقوا به من حجج في نفي ذلك.
- إمكانية الاستثمار في حجية التاريخ الشفوي لدى القائلين به للقول بحجية الحديث وموثوقيته، حيث إن الحديث هو في الأصل "تأريخ" للحياة النبوية، لكنه يتفوق عليه في مناح عدة، لاسيما في شروط التوثق الصارمة من أهلية الرواة=الشهود. من جهة الصدق والحفظ. والتحقق من اتصال الأسانيد، وهو أمر لم يوجد في كل التواريخ الأخرى، والبشر يقبلون بالروايات التاريخية المفتقرة لأدنى من هذه الشروط، والحاصل أن القائل بحجية التاريخ الشفوي ملزم منهجيا وعلميا بقبول السنة.
- لم يعتمد نقل الأحاديث على الحفظ الذهني والرواية الشفهية فقط؛ بل شكلت الكتابة المبكرة وسيلة إضافية وداعمة في حفظ السنّة، فالذي يعترض على التاريخ الشفوي دون المكتوب ملزم بقبول المرويات المؤثقة بالكتابة، لاسيما وشواهد التدوين المبكر في عصر النبي ﷺ والصحابة كثيرة ومستفيضة.

7. قائمة المراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (1952م)، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن (الهند)، دائرة المعارف العثمانية.

(1) ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، ص

- الأعظمي، محمد مصطفى، (1980م)، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، بيروت، المكتب الإسلامي.
- بدوي، عبد الرحمن، (1977م)، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات.
- بلوخ، مارك، (2012م)، دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ، ترجمة وتقديم: أحمد الشيخ، القاهرة، المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية.
- تولار جان، وغي تويليه، (1999م)، صناعة المؤرخ، ترجمة وتقديم: عادل العوا، دمشق، دار الكلمة.
- التيمومي، الهادي، (2008م)، نظريات المعرفة التاريخية وفلسفات التاريخ في العالم الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين - مختارات معربة -، تونس، بيت الحكمة.
- التيمومي، الهادي، (2013م)، المدارس التاريخية الحديثة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (1991م)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (2004م)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن القاسم، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، (1411هـ - 1990م)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، الرياض، دار الطحاوي. فيصل آبادي (باكستان)، حديث أكاديمي.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، (1997م)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية.
- جيب، هاملتون، (1959م)، بنية الفكر الديني في الإسلام، ترجمة: عادل العوا، دمشق، مطبعة جامعة دمشق.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (1396هـ)، المجروحين، حلب، دار الوعي.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر بن ثابت، (1431هـ)، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، أنقرة، دار إحياء السنة.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر بن ثابت، (1983م)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف.
- الخطيب، محمد عجاج، (1980م)، السنة قبل التدوين، بيروت، دار الفكر.
- ديكارت، رينيه، (2008م)، حديث الطريقة، ترجمة: عمر الشارني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- ديوي، جون، (2023م)، المنطق نظرية البحث، ترجمة: زكي نجيب محمود، المملكة المتحدة، مؤسسة هندأوي.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1985م)، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1997هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، (1987م)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، الزرقاء (الأردن)، مكتبة المنار.
- رستم، أسد، (2002م)، مصطلح التاريخ، بيروت، المكتبة العصرية.
- زيدان، رضا، (2020م)، موثوقية السنة عقلا حجية النقل الشفوي فلسفيا وأنثروبولوجيا، الرياض، مركز دلائل.
- أبو السعود، عطيات، (2021م)، فلسفة التاريخ عند فيكو، المملكة المتحدة، مؤسسة هندأوي، المملكة المتحدة، 2021م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، (1938م)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل، (1403هـ)، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، تحقيق: صلاح الدين مقبول، الكويت، مكتبة الصحوة.
- الشهري، عبد الله، (2019م)، إمكان التاريخ وواقعية السنة من تشييد الإطار إلى إبطال الإنكار، لندن، مركز تكوين.
- الصالح، صبحي، (1984م)، علوم الحديث ومصطلحه، بيروت، دار العلم للملايين.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1986م)، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر.
- الطيبي، الحسين بن محمد، (2009م)، الخلاصة في معرفة الحديث، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، عمان، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع.
- عامري، سامي، (2017م)، براهين النبوة والرد على اعتراضات المستشرقين والمنصرين، لندن (المملكة المتحدة)، مركز تكوين.
- عامري، سامي، (2018م)، براهين وجود الله في النفس والعقل والعلم، لندن (المملكة المتحدة)، مركز تكوين.

- ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله، (1997م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.
- العمري، أكرم ضياء، (1984م)، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.
- فرو، قيس ماضي، (2013م)، المعرفة التاريخية في الغرب مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية، الدوحة (قطر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، (1996م)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- كاريل، توماس، (1930م)، الأبطال، ترجمة: محمد السباعي، القاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر.
- كاسيرر، أرنست، في المعرفة التاريخية، ترجمة: أحمد حمدي محمود، مراجعة: علي أدهم.
- الكافيجي، محمد بن سليمان، (1407هـ)، المختصر في علوم الأثر، ضمن (رسالتان في المصطلح)، تحقيق: علي زوين، الرياض، مكتبة الرشد.
- الكرساوي، أحمد، (2018م)، مدخل إلى نظرية المعرفة، لندن (المملكة المتحدة)، مركز تكوين.
- كولنجوود، روبن جورج، (1968م)، فكرة التاريخ، ترجمة: محمد بكير خليل، راجعه: محمد عبد الواحد خلاف، القاهرة، إدارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم.
- لويس، برنارد، (2017م)، الإسلام في التاريخ الأفكار والناس في الشرق الأوسط، ترجمة: مدحت طه، مراجعة وتقديم: أحمد كمال أبو المجد، القاهرة، آفاق للنشر والتوزيع.
- مارينو، أدريان، (2008م)، نقد الأفكار الأدبية، ترجمة: محمد الرامي، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- مجموعة من المؤلفين، (2015م)، التاريخ الشفوي مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات، إعداد وتنسيق: وجيه كوثراني ومارلين نصر، الدوحة (قطر)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مرغليوث، ديفيد، دراسات عن المؤرخين العرب، ترجمة: حسين نصار، بيروت، دار الثقافة.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، (1410هـ)، كتاب التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المربع (السعودية)، مكتبة الكوثر.
- ابن الموصلي، محمد بن محمد بن عبد الكريم، (2001م)، مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم، القاهرة، دار الحديث.
- الهندي، رحمة الله بن خليل الرحمن، (1989م)، إظهار الحق، دراسة وتحقيق: محمد أحمد خليل ملكاوي، الرياض، الرئاسة العامة للبحوث الإسلامية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

8. Bibliography List

- Aḥwāl al. Rijāl. al-Jawzajānī, Ibrāhīm ibn Ya‘qūb. Edited by ‘Abd al-‘Alīm al-Bastawī. Riyadh: Dār al-Ṭaḥāwī; Faisalabad (Pakistan): Ḥadīth Academy, 1990.
- Al. Burhān fī Uṣūl al. Fiqh. al-Juwaynī, ‘Abd al-Malik ibn ‘Abd Allāh. Edited by Ṣalāḥ ‘Uwīḍa. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, 1997.
- Al. Jāmi‘ li. Akhlāq al. Rāwī wa Ādāb al. Sāmi‘. al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr ibn Thābit. Edited by Maḥmūd al-Ṭaḥḥān. Riyadh: Maktabat al-Ma‘ārif, 1983.
- Al. Jarḥ wa al. Ta‘dīl. Ibn Abi Hatim, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. Hyderabad Deccan (India): Dā‘irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmāniyya, 1952.
- Al. Kāmil fī Du‘afā’ al. Rijāl. Ibn ‘Adī al-Jurjānī, Abū Aḥmad ‘Abd Allāh. Edited by ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Mu‘awwad. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, 1997.
- Al. Khulāṣa fī Ma‘rifat al. Ḥadīth. al-Ṭībī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. Edited by Abū ‘Āṣim al-Shawwāmī al-Atharī. Amman: al-Maktaba al-Islāmiyya, 2009.
- Al. Majrūḥīn. Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad. Aleppo: Dār al-Wa‘y, 1396 AH.
- Al. Mukhtaṣar fī ‘Ulūm al. Athar, in Two Treatises on Hadith Terminology. al-Kāfījī, Muḥammad ibn Sulaymān. Edited by ‘Alī Zuwīn. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1407 AH.
- Al. Risāla. al-Shāfi‘ī, Muḥammad ibn Idrīs. Edited by Aḥmad Shākir. Cairo: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa Awlāduḥ, 1938.
- Al. Sunna Qabla al. Tadmīn (The Sunnah Before Documentation). al-Khaṭīb, Muḥammad ‘Ajjāj. Beirut: Dār al-Fikr, 1980.
- Apology for History or The Historian’s Craft. Bloch, Marc. Translated and introduced by Aḥmad al-Shaykh. Cairo: The Arab-Islamic Center for Western Studies, 2012.
- Critique of Literary Ideas. Marino, Adrian. Translated by Muḥammad al-Rāmī. Cairo: National Center for Translation, 2008.
- Dar’ Ta‘āruḍ al. ‘Aql wa al. Naql. Ibn Taymiyya, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm. Edited by Muḥammad Rashād Sālim. Saudi Arabia: Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd Islamic University, 1991.
- Discourse on the Method. Descartes, René. Translated by ‘Umar al-Shārnī. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2008.

- Historical Knowledge in the West: Philosophical, Scientific, and Literary Approaches. Furū, Qays Mādī. Doha (Qatar): Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.
- Introduction to Epistemology. al-Karsāwī, Aḥmad. London: Takwīn Center, 2018.
- Islam in History: Ideas and People in the Middle East. Lewis, Bernard. Translated by Madḥat Ṭāha, reviewed and introduced by Aḥmad Kamāl Abū al-Majd. Cairo: Āfāq li al-Nashr wa al-Tawzī', 2017.
- Izhār al. Ḥaqq. al-Hindī, Raḥmat Allāh ibn Khalīl al-Raḥmān. Edited and studied by Muḥammad Aḥmad Khalīl Malkāwī. Riyadh: General Presidency of Islamic Research, Iftā', Da'wa and Guidance, 1989.
- Kitāb al. Tamyīz. Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Naysābūrī. Edited by Muḥammad Muṣṭafā al-A'zamī. Al-Murabba' (Saudi Arabia): Maktabat al-Kawthar, 1410 AH.
- Logic: The Theory of Inquiry. Dewey, John. Translated by Zakī Najīb Maḥmūd. United Kingdom: Hindawi Foundation, 2023.
- Majmū' al. Fatāwā. Ibn Taymiyya, Aḥmad ibn 'Abd al-Ḥalīm. Compiled and arranged by 'Abd al-Raḥmān ibn al-Qāsim. Madinah: King Fahd Complex for the Printing of the Qur'an, 2004.
- Manāḥij al. Baḥth al. 'Ilmī (Methods of Scientific Research). Badawī, 'Abd al-Raḥmān. Kuwait: Wakālat al-Maṭbū'āt, 1977.
- Ma'rifat Anwā' 'Ulūm al. Ḥadīth. Ibn al-Ṣalāḥ, 'Uthmān ibn 'Abd al-Raḥmān. Edited by Nūr al-Dīn 'Iṭr. Damascus: Dār al-Fikr, 1986.
- Modern Historical Schools. al-Taymūmī, al-Hādī. Beirut: Dār al-Tanwīr, 2013.
- Mukhtaṣar al. Mu'ammal fī al. Radd ilā al. Amr al. Awwal. Abū Shāma al-Maqdisī, 'Abd al-Raḥmān ibn Ismā'īl. Edited by Ṣalāḥ al-Dīn Maqbūl. Kuwait: Maktabat al-Ṣaḥwa, 1403 AH.
- Mukhtaṣar al. Ṣawā'iq al. Muṣṣala li. Ibn Qayyim al. Jawziyya. Ibn al-Mawṣilī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn 'Abd al-Karīm. Edited by Sayyid Ibrāhīm. Cairo: Dār al-Ḥadīth, 2001.
- Muṣṭalaḥ al. Tārīkh (The Terminology of History). Rustum, Asad. Beirut: al-Maktaba al-'Aṣriyya, 2002.
- On Heroes and Hero Worship. Carlyle, Thomas. Translated by Muḥammad al-Sibā'ī. Cairo: al-Maṭba'a al-Miṣriyya bi al-Azhar, 1930.
- On Historical Knowledge. Cassirer, Ernst. Translated by Aḥmad Ḥamdī Maḥmūd. Revised by 'Alī Adham.

- Oral History: Approaches to Concepts, Methods, and Experiences. Various Authors. Compiled and coordinated by Wajīh Kawtharānī and Marlīn Naṣr. Doha (Qatar): Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.
- Proofs of God's Existence: In the Soul, the Mind, and Science. 'Āmirī, Sāmī. London: Takwīn Center, 2018.
- Proofs of Prophethood and Responses to the Objections of Orientalists and Missionaries. 'Āmirī, Sāmī. London: Takwīn Center, 2017.
- Sharaf Aṣḥāb al-Ḥadīth. al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr ibn Thābit. Edited by Muḥammad Sa'īd Khaṭṭī Ūghlī. Ankara: Dār Iḥyā' al-Sunna, 1431 AH.
- Sharḥ 'Ilal al-Tirmidhī. Ibn Rajab al-Ḥanbalī, 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad. Edited by Hammām Sa'īd. Zarqa (Jordan): Maktabat al-Manār, 1987.
- Siyar A'lām al-Nubalā'. al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān. Edited by Shu'ayb al-Arnā'ūṭ et al. Beirut: Mu'assasat al-Risāla, 1985.
- Studies in the Hadith and the History of its Recording. al-A'zamī, Muḥammad Muṣṭafā. Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1980.
- Studies in the History of the Noble Sunnah. al-'Umari, Akram Diyā'. Madinah: Maktabat al-'Ulūm wa al-Ḥikam, 1984.
- Studies on Arab Historians. Margoliouth, David. Translated by Ḥusayn Naṣṣār. Beirut: Dār al-Thaqāfa.
- Tadhkirat al-Ḥuffāz. al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān. Edited by Zakariyyā 'Umayrāt. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1997.
- The Craft of the Historian. Tollar, Jean, and Guy Thuillier. Translated and introduced by 'Ādil al-'Awwā. Damascus: Dār al-Kalima, 1999.
- The Idea of History. Collingwood, R. G. Translated by Muḥammad Bakīr Khalīl. Revised by Muḥammad 'Abd al-Wāḥid Khalāf. Cairo: Department of Public Culture, Ministry of Education, 1968.
- The Philosophy of History according to Vico. Abu al-Su'ūd, 'Aṭiyyāt. United Kingdom: Hindawi Foundation, 2021.
- The Possibility of History and the Realism of the Sunnah: From Establishing the Framework to Refuting the Negation. al-Shahri, 'Abd Allāh. London: Takwīn Center, 2019.
- The Reliability of the Sunnah: A Rational and Philosophical. Anthropological Defense of Oral Transmission. Zaydān, Riḍā. Riyadh: Dalā'il Center, 2020.
- The Structure of Religious Thought in Islam. Gibb, H. A. R. Translated by 'Ādil al-'Awwā. Damascus: University of Damascus Press, 1959.
- Theories of Historical Knowledge and the Philosophies of History in the Western World in the Second Half of the Twentieth Century - Selected Translations. al-Taymūmī, al-Hādī. Tunis: Bayt al-Ḥikma, 2008.

- 'Ulūm al. Ḥadīth wa Muṣṭalaḥuhu (Sciences of Hadith and its Terminology). al-Ṣāliḥ, Ṣubḥī. Beirut: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1984.
- Zād al. Ma'ād fī Hady Khayr al. 'Ibād. Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muḥammad ibn Abī Bakr. Edited by 'Abd al-Qādir al-Arnā'ūt and Shu'ayb al-Arnā'ūt. Beirut: Mu'assasat al-Risāla, 1996.